148 سلسلة محاضرات الإمارات

الديمقراطية في أمريكا اللاتينية

مارسيل فورتونا بياتو



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بوصفه مؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإغناء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

رئيس التحرير **محمد خلفان الصوافي**

سلسلة محاضرات الإمارات

- 148 -

الديمقراطية في أمريكا اللاتينية

مارسيل فورتونا بياتو



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوىٰ المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الأربعاء الموافق 25 أيار/ مايو 2011

الطبعة الأولى 2012

ISSN 1682-122X

النسخة العادية ISBN 978-9948-14-496-0

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-497-7

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة

كيف نجعل من الديمقراطية قوة للوحدة الوطنية وإحساساً بالهدف المشترك، بدلاً من أن تكون مصدراً للضعف وانعدام الأمن والافتقار إلى جذور قوية؟

هذا هو التحدي الذي يواجهه الشرق الأوسط حالياً وهو يسعى للإيفاء بوعد "ثورة الياسمين" التي اجتاحت الإقليم؛ إنه التحدي الذي يذهب إلى أبعد من المفهوم الغربي التقليدي للإقليم على أنه لن يكون جاهزاً أبداً للديمقراطية، إما بسبب وجود الإسلام وإما بسبب خط معين في الثقافة العربية. هذا هو التحدي نفسه الذي واجهته أمريكا اللاتينية لمدة طويلة من الوقت ولاتزال تواجهه حتى يومنا هذا.

أود أن أشاطركم بعض الأفكار حول طريقة تعامل أمريكا اللاتينية مع هذه المسألة، ليس لأنني أعتقد أن المنطقة وجدت إجابات فريدة أو لأنني أعتقد أن لدينا خطة يستطيع الآخرون اتباعها بنجاح ومن دون كلل، ولكن لأنني أومن أن الديمقراطية هي تحدٍّ مستمر. وعلاوة على ذلك أعتقد أن بإمكاننا أن يستفيد بعضنا من تجارب وإنجازات الآخرين.

لا يمكن للديمقراطية والشعور بالهدف أن يزدهرا إلا في جو من الثقة والاستعداد للنضال من أجل ما يؤمن به المرء. يتابع الناس في أمريكا اللاتينية باهتمام ما يجري اليوم في شمال إفريقيا والشرق الأوسط. كما لا أستطيع إلا أن

آمل أن تساعد تجربة أمريكا اللاتينية المستمرة، ولكن المصممة جداً والواثقة، على إلهام وإنارة الطريق أمام رحلة الشرق الأوسط الرائعة.

يعد الجزء الأكبر من تجربة أمريكا اللاتينية مع الديمقراطية الحقيقية أو ما أسميها الديمقراطية الشعبية، حديثاً نسبياً يعود إلى سبعينيات القرن الماضي، حيث كان الإقليم خلالها قد بدأ يخرج من مدة استبداد طويلة يعود تاريخها إلى أوائل الستينيات. وكانت بدايات المؤسسات الديمقراطية خلال هذه المدة تستسلم بسهولة للتهديدات المتصورة التي تأتي من الداخل والخارج. وفي سياق مواجهة الحرب الباردة، كانت المحاولات الإصلاحية للتعامل مع المظالم الاجتماعية والاقتصادية التي عانتها المنطقة طويلاً، تعد عامل عدم استقرار من الناحية السياسية. ولذلك قُمعت هذه المحاولات بعنف من قبل الطغم العسكرية التي تولت السيطرة السياسية في عديد من دول أمريكا اللاتينية إن لم يكن معظمها.

كانت عودة الديمقراطية نتاجاً بالدرجة الأولى للاستياء الشعبي من الحكومات الاستبدادية غير القادرة على مواجهة التحدي المتمثل في البوادر الأولى للعولمة. وقد جنحت الاقتصادات غير المنافسة التي تستند إلى السلع تحت وطأة الديون الخارجية المتنامية والأجور المنخفضة، وقدمت الديمقراطية الجواب الوحيد الممكن للاضطرابات الاجتماعية والسياسية المتزايدة. لم يكن التحول في عديد من الدول بما في ذلك البرازيل سهلاً، ذلك أن الدساتير الديمقراطية قد حافظت على قدسية كثير من الحقوق العالمية التي طالب بها الناخبون بشكل حازم ومتزايد، مثل معاشات التقاعد والرعاية

الصحية وإصلاح الأراضي للفلاحين وإعانات البطالة. ولكن، من كان يفترض به أن يدفع؟ كانت خزائن الدول في كثير من الأحيان مفلسة لأنه لم يزعج أحد نفسه لمعرفة من أين ستأتي الموارد، ولاسيما في الأحوال الاقتصادية الصعبة. وقد وُضعت الديمقراطية بحق على المحك.

على رغم رسالة تحذيرية مقدمة من تجارب السياسيين اليساريين في الصين والاتحاد السوفيتي السابق وكوبا، فإن الثورة على غرار الاشتراكية ظل ينظر إليها حتى وقت قريب جداً من قبل الدوائر الأكاديمية والعمالية في مناطق واسعة من جنوب العالم بديلاً موثوقاً به على الطريق المؤدية إلى التمكين الاقتصادي الوطني والاجتماعي. وبدلاً من اعتبار الرأسمالية قوة لتحسين الأوضاع الاجتماعية من خلال الإصلاح السياسي، كان ينظر إليها في أمريكا اللاتينية حصرياً وفي كثير من الأحيان من خلال عدسة التاريخ الاستعماري التي لا ترحم. وكان هذا يعني، في أكثر أشكاله تناقضاً للقوانين، أن الرأسمالية المعولمة في نسختها الحديثة ليست محركاً اقتصادياً ينبغي فهمه، بل نظام قمع يجب تحطيمه باسم ماضي ما قبل كولمبوس الشاعري الذي تم تجاوزه في وقت لاحق من قبل الغزاة الأيبيريين الجياع للذهب وخلفائهم في العصر الحديث.

لا شك في أن الظروف السلبية التي انضمت بها أمريكا اللاتينية إلى الاقتصاد العالمي لأول مرة في القرن السادس عشر، قد قطعت شوطاً بعيداً في شرح فقر الماضي وبؤس الحاضر. وحتى عندما يكون هناك خلاف حول حجم مشكلات اليوم التي يلقى فيها اللوم على الإرث الاستعماري،[1] فإن عدداً قليلاً من الناس سيناقشون دوره المحوري في فهم أمريكا اللاتينية

وسياستها. ولايزال الكفاح من أجل التنمية ينظر إليه بشكل واسع من خلال المرشحات السياسية والأيديولوجية لتاريخ مضنٍ من التبعية السياسية والاقتصادية للمصالح الخارجية. إن فكرة الإقليم المدانة، تحت غطاء تقسيم اقتصادي منطقي للعمل الدولي، لتصدير الثروات الطبيعية لتغذية محركات التصنيع في العواصم السابقة، لاتزال تملك صدى في عديد من الدوائر. وقد غلّف راؤول بريبك Raúl Prebisch،[2] على نحو معروف هذا الشعور بالغضب، حين جادل بأن التصنيع عن طريق إحلال الواردات كان الطريق الوحيد نحو الازدهار بالنسبة للبلدان التي تعتمد على تصدير السلع الأولية المقومة بأقل من قيمتها على نحو متزايد، من أجل تمويل حسابات ميزان مدفوعاتها.

الماضي الاستعماري الجديد أو المستقبل البوليفاري

في الوقت الذي احتفلت فيه أمريكا اللاتينية عام 2009 بالذكرى المئوية الثانية لحروب الاستقلال التي أدت إلى ولادة معظم الجمهوريات الأيبيرية الأمريكية اليوم، فإنها تستطيع أن تفخر بما حققته من إنجازات كبيرة. فهي لاتزال المناطق الأقل عسكرة في العالم، وأصبحت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية. وهي إلى حد كبير غير مثقلة كثيراً بالصراعات العرقية أو الدينية، وتستفيد من التراث اللغوي والثقافي المشتركين. وهي بنفس القدر فخورة بدورها الريادي في تطوير مجموعة مترابطة من قواعد القانون الدولي التي تركز على مبادئ عدم التدخل والحل السلمي للصراعات.

ومع ذلك فإن توقعات مؤسسي المنطقة البوليفاريين التي لم تتحقق لاتزال تخيم على المشهد السياسي. إن الأمل في عالم جديد خال من رذائل الاستبداد والنخبوية الأوربية التي مزقتها الصراعات يبقى من دون تحقيق بشكل واسع. ويبقى الإقليم زاخراً بالنزاعات الحدودية والاضطرابات الاجتماعية والسياسية. وينحي عديد من الناس باللائمة في كثير من هذا على الانهيار المفاجئ والمثير للحكم الإسباني تحت وطأة غزوات نابليون. وأفسحت الإمبراطورية الطريق إلى مجموعة عدائية من الدول البدائية غير المستقرة مع ترابط سياسي واجتماعي ضئيل. وقد عاشت جميع هذه الدول تحت تهديد التدخل الخارجي أو الاضطراب الداخلي، محاولة أقصى جهدها لتكريس المؤسسات الوطنية وهويتها ضمن حدود غير واضحة المعالم لاتزال حتى اليوم ملعباً خصباً للمناورة الشوفينية. وقد عززت هذه الشكوك المتبادلة والتنافس على التسلط والقومية الرجعية العسكرية التي ابتليت بها المنطقة على فترات متقطعة.

ونتيجة لذلك لاتزال أمريكا اللاتينية تعاني في القرن الحادي والعشرين جراء تحديات وضعتها معظم الدول الأوربية خلف ظهرها في منتصف القرن العشرين. كيف نضمن أن تترجم مكاسب الديمقراطية السياسية، مهما كانت بطيئة في تحقيقها، إلى ديمقراطية اجتماعية واقتصادية؟

يبقى هذا التحدي ماثلاً في أمريكا اللاتينية، ويمكن توضيحه على أفضل وجه في حقيقة أنه في العقود التي سبقت العودة إلى الديمقراطية الكاملة، فإن منظومة الأحزاب التقليدية، والتي ظلت موجودة خلال مدة الحكم الشمولية، انهارت أو أصبحت مختلة في كثير من مناطق الإقليم.

الديمقراطية الشعبية وتحدياتها

لا ينبغي أن يؤخذ هذا الاتجاه على أنه يوحي بأن الأمريكيين اللاتينيين غير مهيئين من الناحية المزاجية لديمقراطية "جيفرسون" المكتملة، حيث إن استطلاعات الرأي حول المواقف السياسية في المنطقة يساء تفسيرها في كثير من الأحيان.[3] وعلى النقيض من ذلك فإن انهيار أو فوضى السياسة التقليدية في عديد من الدول برهان ساطع على أن الديمقراطية حية جداً، وتشير إلى صعوبة إخفاء وجه المؤسسات في التعامل مع ظاهرة جديدة، وهي صعود الديمقراطية الجماعية أو الشعبية. ونتيجة للظروف التي سيتم التطرق إليها بإيجاز، ولكن يمكن ربطها بالتصنيع والعولمة، فإن المجموعات الاجتماعية المهمشة تاريخياً من الساحة العامة في معظم دول أمريكا اللاتينية بدأت تُسمِع مطالبها وطموحاتها مؤخراً. فقد أصبحت هذه المجموعات قوة في الانتخابات المحلية لا يستهان بها، ولم تعد فاقدة الإحساس ومحبطة أو مهيجة للعنف الاجتماعي[4] في بعض الأحيان.

يشمل هذا مجموعة كبيرة من الحركات والتيارات التي تغطي سلسلة من البلدان وبدرجات متفاوتة من النضج الاجتماعي والتعبئة السياسية، بما فيها ظهور الطبقة الوسطى-الدنيا الجديدة، وأبرزها في الأرجنتين والبرازيل وتشيلي والمكسيك التي استفادت مباشرة من قطاع الخدمات المتطورة، والاستقرار الاقتصادي، والائتمان الوفير. كما تشمل أيضاً تدفق الوعي العرقي واللغوي من جانب مجتمعات السكان الأصليين في كثير من مرتفعات الأنديز وأمريكا الوسطى، المستبعدة مدنياً من الغنى الذي جنته الاقتصادات النشطة التي توفر أرباحاً كبيرة ولكن وظائف قليلة.

إن الديمقراطية ليست حول فرض مساواة بل ضمان أن للجميع فرصة عادلة للمنافسة، أي أن الجميع ليسوا متمتعين بالحقوق السياسية فقط، بل وبالحصول على الخدمات الصحية الأساسية والتعليم الأساسي للنهوض بتطور السكان أيضاً. والديمقراطية الحقيقية هي بطبيعتها ديمقراطية ثورية، من حيث إنها تستفهم عن الوضع الحالي في المجتمعات التي تعاني جراء الفئوية، سواء أكانت رأسمالية أم غير ذلك.

والتساؤل المطروح هو: هل الأدوات التقليدية للديمقراطية الليبرالية كافية لهذه المهمة، وبخاصة في البلدان النامية، حيث إن الأوضاع السياسية والاقتصادية تعمل ضد أولئك الأشخاص الموجودين في أسفل الركام الاجتماعي؟[5]

عندما يتم الفصل داخل المجتمعات بشدة وبمستويات عالية من الاستبعاد الاجتماعي والإحباط السياسي، فليس من المستغرب أن تعد الديمقراطية الليبرالية أكثر قليلاً من محض استيراد مصطنع فُرض على شعب جاهل وعاجز من قبل رأسمالية دولية متواطئة مع نخب محلية خائنة. إن عدم وجود آليات مؤسسية قوية للتوسط لمطالب المجموعات الاجتماعية التي ظهرت فجأة على المسرح السياسي، تولد في كثير من الأحيان توترات لا يمكن كبتها. وفي البلدان التي يتسلم فيها الجناح اليساري السلطة لأول مرة، كيف يمكن تحويل فوز انتخابي متقبل إلى سياسة عامة فاعلة؟ ونظراً لتوقعات عالية وحتمية، فإن خطر الإحباط ورد الفعل السياسي لهو شديد جداً. أما حين ينظر إلى المؤسسات على أنها هشة، فإن الإغراء هو في التعميق المؤسسي.

ثمة بديل من البدائل يتمثل بإعادة صياغة الدستور، حيث ينظر الناقدون إلى سن قانون لشروط إعادة الانتخاب للمناصب العامة في أمريكا اللاتينية، على أنه يقوض الإصلاح الوحيد الفاعل ضد النزعة للقيادة الكاريزمية والمسيحانية (المسيحية) في الإقليم. ومع ذلك، فإنه في أوقات المطالبة الشعبية بإجراء تغييرات أساسية، ليس من غير الواقعي توقع إقرار تغيير هيكلي عميق ضمن إطار زمني لمدة أربع سنوات في المتوسط لمعظم رؤساء الدول. وتمكن المجادلة بأن ولايات لمدة واحدة من شأنها أن تديم وتقوي الوضع السياسي الحالي، ما يجعل من الخطر من الناحية السياسية الشروع في سياسات طموح من غير المرجح أن تؤدي إلى نتائج ملموسة خلال دورة انتخابية معينة.

يعد الوقت المشكلة الوحيدة. ما الإصلاحات ذات المغزى التي يمكن توقعها من حكومة تجمع 15٪ أو أقل من الناتج المحلي الإجمالي؟ كيف يمكن لمثل هذه الحكومة أن تأخذ على عاتقها إصلاح عقود، إن لم تكن قروناً، من السياسة الاجتماعية الاقتصادية المتردية جداً من دون الحصول على مصادر دخل كافية؟ وهندوراس هي مثال على ذلك. وعلى رغم العثرات السياسية التي لا تمكن الاستهانة بها، طرح الرئيس زيلايا Zelaya في منظور صارخ تحدي إدخال إصلاح جزئي إلى مجتمع غير متكافئ إطلاقاً. وقال زيلايا: «فكرت أن أُدخل إصلاحات من داخل النظام الليبرالي الجديد ولكن الأغنياء لم يقدموا بوصة واحدة» إزاء قضايا، مثل رفع مستوى الأجور الدنيا وفتح الكارتيلات التي تسيطر عليها النخبة للمنافسة في بلد يعيش ثلثا سكانه تحت خط الفقر.[6]

ينبغي في النضال الأيديولوجي من أجل هيمنة السلوك الانتخابي عدم السماح للحماسة الشعبية بالخضوع للجهل والسخرية أو اليأس من جانب جمهور الناخبين ذوي التوقعات الضئيلة. والديمقراطية عن طريق الاستفتاء، حيث كثيراً ما يتم استدعاء الجماهير إلى التصويت على القضايا الحرجة، هي أحد الأجوبة. وحكومة شافيز في فنزويلا، على سبيل المثال، قدمت نفسها بدرجة غير مسبوقة من التدقيق الانتخابي.[7] كما أن الديمقراطية التشاركية يمكن أن تأخذ شكل إجراءات من أجل ضمان الرقابة الشعبية على الحكومة. يذكر أن هناك حالة واحدة هي آلية إعفاء عديد من المناصب العليا في دستور فنزويلا لعام 1999.

وللتخلص من نظام سياسي "فاسد وغير مستقر، تحت سيطرة التعددية الحزبية" تم تمكين الكونغرس الإكوادوري من عزل الرئيس بموجب دستور البلاد الجديد. ولم يعد ترشيح قضاة المحكمة العليا في الإكوادور يتم من قبل الكونغرس، ولكن يتم اختيارهم من خلال إجراءات اختيارات عامة يتم تحديدها. بالإضافة إلى ذلك، ثمة مجلس يضم 16 عضواً "للمشاركة الوطنية والسيطرة الاجتماعية" لمراقبة الترشيحات الخاصة لمناصب حكومية رفيعة. إن الاتهامات بأن المجلس سوف يعج بالموالين للرئيس الإكوادوري من شأنها وحدها إبراز الصعوبات في ضمان فاعلية وشفافية قيام المواطن بالمراقبة تحت أي ظروف.

واتخذ الإصلاح الدستوري في بوليفيا خطوة أخرى من خلال إنشاء دائرة مستقلة لحقوق السكان الأصليين وامتيازاتهم. وفي حين أن هذا لن

يتلاءم والقواعد الدستورية التقليدية، فإنه يعبر عن حقيقة أساسية مفادها أنه لن تكون هناك مساواة أمام القانون في ظل ظروف التفاوت الاجتماعي الشديد والحرمان من الحقوق الاقتصادية. وقال وزير حكومي بوليفي مسؤول: الاستقلالية القانونية والإدارية للمجتمعات الأصلية تعني كسر سلاسل الخضوع للقوى السياسية والثقافية والاستعمارية، وتمكينهم من «استعادة السيطرة على حقوقهم الإقليمية، بما في ذلك الدفاع عن هويتهم (اللغة والديمقراطية الاجتماعية) والموارد الطبيعية».[8]

على رغم أن هذه الثورات يمكن أن تكون سلمية إلى حد كبير، فإنها لاتزال تناقض القوانين وتضيق ذرعاً بالإصلاح المؤسسي البطيء، تحت قبضة المعارضة التي لا تتزعزع من مراكز القوى التقليدية. وخلال احتفالات الذكرى المئوية الثانية الأخيرة في كويتو Quito، تحسن المزاج حين جادل رافائيل كوريا Rafael Correa بأن مئتي عام من الحياة المستقلة لم تحقق الحرية من الممارسات غير العادلة التي تبقي الناس تحت أقدام القوى المهيمنة. لذلك ليس من المستغرب أن هذا الصراع في بوليفيا يحمل نذر خطر أبعد من صناديق الاقتراع. إن الحرب الأهلية التي جمعت نشطاء ماس (MAS)[9] ضد القيادة الساخطة للمقاطعات الشرقية الغنية بالغاز كادت في بعض الأحيان تهدد وحدة البلاد. إن الخطر المتصور، ولاسيما في بوليفيا وفنزويلا، بأن بقاء الثورة الديمقراطية من معارضين يتميزون بأوضاعهم الجيدة، قد أدى إلى سلسلة من عمليات الاستحواذ الحكومية للشركات الخاصة، فضلاً عن تضييق الخناق على مؤسسات إخبارية تنتقد بشدة.[10]

تفخر أمريكا اللاتينية بالعيش أطول مدة تحت حكومات ديمقراطية مستمرة، لكن سلسلة من الحكومات الديكتاتورية الشرسة في مطلع الستينيات تسببت في شلل اقتصادي في الثمانينيات. لقد صيغت نظرة أمريكا اللاتينية بشأن أفضل طريقة لتحقيق التنمية المستدامة من هذه التجربة. وقد تعلم الجميع بدرجات متفاوتة وبطريقة صعبة أن التحديث السلطوي يوفر بعض الأجوبة لتحدي تحقيق السلام الاجتماعي والرخاء العام للمجتمعات غير المتكافئة إلى حد بعيد. وتحت ذرائع محاربة الفساد أو تبسيط الإجراءات الحكومية، قامت الدكتاتورية دوماً بتأجيل معالجة الشرور الاجتماعية مع تركيز الموارد الاقتصادية لصالح أولئك الأشخاص الذين يعيشون حياة رغيدة. ومع ذلك، فإن انقطاع الحكم الديمقراطي في المنطقة لمدة 20 عاماً تقريباً بما في ذلك استيلاء العسكريين على الحكم في هندوراس مؤخراً يؤكد صعوبة تعميق القيم والممارسات الديمقراطية في مجتمعات غير معززة سياسياً وفقيرة مدنياً.

يتفق الناقدون على طرفي الطيف السياسي على أن الفوز في الانتخابات وحده ليس كافياً، وبخاصة إذا كانت النتيجة من الأغلبية تحمل في ثناياها عوامل عدائية اجتماعية أو "بلطجة" اقتصادية أو تفاصيل قانونية. إن قطع الزوايا القانونية وتخطي المؤسسات الرسمية والإجراءات المرعية يعرض التوازن الذي يتم تحقيقه في حكم توافقي للخطر. كما أن الحكومة الفاعلة، سواء أكانت محافظة أم إصلاحية، تتطلب معالجة المظالم الاجتماعية من دون تهديد مصالح الأقلية. والحماسة الثورية والقسوة السياسية ليستا بديلاً من توفير حصة للخصوم السياسيين في المستقبل المشترك، أي ليس تحويلهم إلى أعداء طبقيين.

التجربة البرازيلية

على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، أدخلت البرازيل بنجاح تحسينات كثيرة على الدرجات الدنيا من السلم الاجتماعي من دون إحداث تغيير مؤسسي جذري أو تقلبات سياسية. وينص دستور عام 1988 على التزام البلاد في مرحلة ما بعد الديمقراطية بمعالجة العلل الاجتماعية المزمنة. وقد تحسنت معظم مؤشرات نوعية الحياة في البرازيل بشكل كبير خلال العقود الأخيرة، غير أن تغييراً كبيراً في اتجاه منحنى "جيني" سيئ السمعة انتظر لإحداث اختراقين حديثين نسبياً. من ناحية، حدث تحسن مستمر في الازدهار المالي للقطاع العام بفضل السيطرة على التضخم من رقمين والحصافة في الاقتصاد الكلي. ومن ناحية أخرى، تقرر تخصيص نسبة متنامية قدرها 35٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدولة لرفع المعدل الأدنى للأجور، ومؤسسة الرعاية الصحية الشاملة وغيرها من سياسات نقل الدخل، مثل برنامج مخصصات العائلة المعروف جيداً حالياً باسم بولسا فاميليا (Bolsa Familia).

وتساءل النقاد في الطبقة الوسطى الثرية وكثير من أعضاء مجتمع الأعمال حول هذه "المنحة" عن أنها لا تعدو أن تكون مُسكّناً مشكوكاً في فعاليته لمواجهة المشكلات الهيكلية الطويلة الأمد. وجادل هؤلاء بأن هذه المخصصات ستولد في أحسن الأحوال تبعية ضارة أخلاقياً ومالياً لا يمكن تحملها نظراً للمهارات التعليمية والعملية الهزيلة للمستفيدين منها. أما في أحسن الأحوال فإنها تخدم شراء الأصوات. بالنسبة للمعنى الضمني لذلك

هو أن تعبئة الفقراء دائماً خطيرة، فهم يصوتون مع جيوبهم، أما الأغنياء فمن المفترض أن يكون تصويتهم مع المصلحة الوطنية. والمسألة هنا، كما هي الحال دائماً، هو من يحدد المصلحة الوطنية؟ في البرازيل هم البروليتاريا الحضرية والريفية التي استفادت من أكثر من دورة حميدة من انخفاض معدل التضخم وسهولة الائتمان الاستهلاكي وسياسة تحويل الدخل الحكومية. وبدأت هذه الطبقة الوسطى[11] تأكيد نفسها حكماً رئيسياً للرأي العام الوطني ضد الطبقة الوسطى الأقدم ولسان حالها في الصحافة العامة.[12]

إن مساهمة الحكومة البرازيلية التي لا يمكن إنكارها في المنحى السليم لاقتصاد البلاد مؤخراً لا يقل أهمية عن سياستها الاجتماعية. وقد تم تحقيق هذه النقطة محلياً وبقوة خلال الانكماش الحالي حيث ساعدت سياسة الدخل على تعزيز الطلب الاستهلاكي المحلي. أما النتيجة الأساسية التي ساعدت الأزمة على إبرازها، فهي أن النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل لتخفيف حدة الفقر يمكن أن يسيرا جنباً إلى جنب، ويولد كلاهما دورة فعالة في زيادة الرواتب ورفع معدل الوظائف اللذين يعدان أساسين لسوق كبيرة وقوية بحق.

وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل منذ عام 2004 نحو 4٪، على رغم انعكاس خطير في تركز الدخل وحقيقة انتشال 13 مليون برازيلي من الفقر وحوالي 30 مليوناً آخرين انتقلوا إلى الطبقة الوسطى الناشئة. كذلك فإن التزام الحكومة البرازيلية بتحسين الكفاءة والإشراف وتبديد المخاوف من التلاعب الانتخابي هو بنفس أهمية إبطال المعارضة المبدئية لبرنامج المخصصات العائلية للفقراء.

التكامل الإقليمي: الطريق إلى الأمام

تعكس الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية التي حققتها البرازيل حديثاً بشكل جزئي قدرة البلاد على الاستفادة القصوى من العولمة. ويعد موقع البرازيل المتميز ضمن دول أمريكا اللاتينية، وبخاصة في أمريكا الجنوبية، جزءاً من قصة النجاح هذه. ومع ذلك فإن التكامل الاقتصادي لم يكن من الكفاءة بمكان بحيث يخدم بوصفه محطة للعولمة بالنسبة للآخرين. فقد أدت 40 سنة من مشاريع التكامل التي ركزت حصرياً على خفض التعرفة القليل للتغلب على معوقات الإقليم الرئيسية.[13] إن ندرة وسائل النقل والاتصالات والطاقة تقطع شوطاً بعيداً في شرح تاريخ الإقليم الطويل من التشرذم الاقتصادي والتجاري الضئيل. وحتى يومنا هذا لا يوجد في أمريكا اللاتينية أي مكان يتمتع ببنية تحتية كتلك التي كانت موجودة في الولايات المتحدة وأوربا الغربية في منتصف القرن التاسع عشر.[14]

كان جواب البرازيل في دعم سلسلة من مشاريع البنية التحتية التي تهدف إلى بناء أسواق ضخمة في أنحاء القارة من أجل خلق قطاعات صناعية وزراعية منافسة على مستوى العالم. ومع ذلك فإن بعض جيرانها خشوا أن يعزز هذا الأمر منافع المنافسة البرازيلية وإنتاجيتها وموقعها الاستراتيجي.[15] وتبدو التدفقات التجارية والاستثمارية غير المتكافئة في المنطقة، بسبب حجم البرازيل وتنافسيتها الصناعية إلى حد كبير، مبرراً لتحذيرات بريبك بشأن العلاقات التجارية غير المتكافئة. والفرق هذه المرة هو أن جزءاً من "النذالة" تمارسه دولة نامية أخرى.

كان رد الفعل العنيف من قبل القوميين ضد التكامل وفق هذه الشروط حتمياً.[16] وليس من المستغرب أن الاقتراحات الطموح لإدماج خطوط الإنتاج وتبادل التقانة الحساسة والمشاركة في شبكات الطاقة الاستراتيجية، تقع في شرك التوترات العرقية والفئوية والسياسية التي تزيد من اشتعال المنافسات الوطنية الكامنة الموروثة عن الحقبة الاستعمارية. إن هذا الانفصال غير مرئي على طول الحدود التي يسهل اختراقها، حيث إن الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات هما بلاء دائم، وهما أيضاً من الاستراتيجيات الفظة التي اعتمدتها بوليفيا وباراغواي بشكل واضح لانتزاع دفعات أعلى لصادراتها من الطاقة (الغاز والطاقة الكهرمائية على التوالي). وفي كلتا الحالين، كان الصراع ضمنياً للتغلب على ما كان شعوراً بسيطرة أجنبية على المصادر الطبيعية لهذين البلدين.

وفي حين أدت الزيادة، ولو مؤقتاً، في أسعار الطاقة العالمية في السنوات الأخيرة إلى دفعة فورية، فليس هناك إنكار أن استعادة الدولة لثروتها السيادية يتردد صداها بقوة في لاباز وآسونشيون Asunción. ويحدث هذا على رغم أنه في حالة البرازيل هو المتنفس الرئيسي لصادرات الطاقة التي غالباً ما تساهم في تعزيز القدرة الاقتصادية للإيفاء بالديون في هذه الدول.[17]

كذلك وقعت الشركات عبر الوطنية في هذا المأزق، لأن خلف السجاد الأحمر المفروش للشركات التي تجلب رؤوس الأموال والتقانة والوظائف، في كثير من الأحيان، انزعاجاً قومياً خفياً يقف بالمرصاد، ولاسيما في أعقاب برامج الخصخصة المثيرة للجدل في أوقات النشوة الليبرالية الجديدة.

فالمؤسسات والخبرات اللازمة لضبط ومراقبة السياسة العامة في القطاعات الحيوية في عديد من الاقتصادات في دول أمريكا اللاتينية، إما أنها قد فُكِّكت وإما أنها قد أُضعفت. وفي كثير من الأحيان يصبح النقاش الواعي والمعد جيداً من النواحي الفنية والعقلانية والسياسية حول إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي مستحيلاً. ويتم تجاوز النقاشات بالشعارات التي تعطي تنفيساً للمظالم الموجودة منذ مدة طويلة في البلدان التي تكون فيها الهوية الوطنية والشعور بالفخر الأهلي مغلفين بصورة خفيفة بغضب ضد استغلال الماضي.

تساعد هذه البيئة التآمرية على شرح تاريخ طويل من الاضطراب الاجتماعي والحرب في أمريكا اللاتينية والموافقة الشفوية الفاترة على التكامل الإقليمي.[18] ويمكن القول بوضوح إن قوى الطرد المركزية للعولمة، التي تأخذ الطابع البرازيلي (والصيني) بصورة متزايدة، وبخاصة في أمريكا الجنوبية، تقوي خطوط العيوب العرقية والاجتماعية والثقافية في كثير من هذه البلدان. كيف يمكن ضمان أن جيران البرازيل لا يرون التكامل على أنه محض تعبير محلي للعولمة في أكثر أشكاله انحرافاً؟

تكمن رؤية مجددة للتكامل الإقليمي خلف اقتراح البرازيل إقامة اتحاد لدول أمريكا الجنوبية (UNASUR) يأخذ بالاعتبار هذه الحساسيات.[19] لقد ولد الاتحاد عام 2007 بالتزام من جانب الدول الأعضاء بصياغة آليات لمعالجة التحديات التي يجب أن توحد الإقليم، ولكنها في كثير من الأحيان تفرقه. ويمثل الاتحاد أول قاعدة مبدئية لتعزيز إدراك هذه المصالح المشتركة

والفوائد المتوقعة من مواجهة المشكلات المشتركة معاً. إن هذا الشعور بالهوية الإقليمية يجسد الثقة بإمكانيات القارة الغنية بمـوارد الطاقـة الهائلـة، ولكـن انقطاع الكهرباء فيها يعد أمراً مألوفاً. وتضم هذه القـارة التنـوع البيولـوجي ولكن البيئة فيها تتعرض لخطر مستمر. إنها سلة كبيرة للخبز، ولكن الأطفال فيها لايزالون جوعى، وهي القارة الغنية جداً بالثروة المعدنيـة التـي لم تفعـل سوى قليل للقضاء على الفقر المنتشر بشكل واسع.

إن على أمريكا اللاتينية أخذ زمام مشكلاتها بيدها[20] إذا كانت العنـاصر الخارجية الفاعلة تشعر أنها أقل التزاماً بملء السياسات أو الفراغات الأمنيـة التي تنجم عن ترك هذه المشكلات تتفاقم. إن قرار إقامـة اتحـاد دول أمريكـا الجنوبية لصياغة سلـسلة مـن الآليـات الإقليميـة لمعالجـة القـضايا الدفاعيـة والصحية وقضايا تهريب المخدرات هو خطوة رئيسية في هذا الاتجاه.

إن الضرورة الملحة لأخذ زمام مشكلات الإقليم تصبح واضـحة عـلى الفور عندما يتعلق الأمر بالتعامل مـع حركـة التمـرد اليـسارية الكولومبيـة. كيف للمرء أن يقوم بتوزيع التكـاليف الاجتماعيـة والـسياسية والاقتـصادية الهائلة للصراع الطويل الأمـد لقمـع القـوات المـسلحة الثوريـة الكولومبيـة (FARC) وعمليات تهريب المخدرات الدوليـة التـي تمـول هـذه القـوات؟ وبسبب تجارة المخدرات انخفضت الفاتورة بشكل غير متناسب لـكولومبيا وجيرانهـا ومؤسـساتها القانونيـة. وقـد بـدأ هـذا الأمـر يتغـير الآن، لأن الديمقراطية الشعبية لأول مرة تعني أن الناخبين في أمريكا اللاتينية يتوقعـون بشكل متزايد أن يقوم المستخدمون النهائيون للمخدرات في البلدان المتقدمة،

ولاسيما في الولايات المتحدة، بتحمل الجزء الأكبر من هذا العبء. ومن المتوقع أن يقوم الرأي العام في الإقليم بدعوة الولايات المتحدة بشكل متزايد للتركيز على احتواء الطلب على المخدرات، وعلى السلطات في أمريكا اللاتينية إعادة النظر في القانون الذي يمنح العفو للمجرمين.[21]

في قضية القوات المسلحة الثورية الكولومبية، يعكس التأكيد الكولومبي التقليدي على الحل العسكري الصرف للتمرد رغم المحاولات القصيرة للحوار، خوفاً أساسياً من التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية. فقد رفضت الدعوات لحل متفاوض عليه مع توسط خارجي بسبب الخوف من الاستغلال على يد منافسين سياسيين محليين وأعداء أيديولوجيين من خارج البلاد. ونتيجة لذلك لم تبذل أي محاولة لاحقة للتعامل مباشرة مع امتداد التمرد إلى الإكوادور وفنزويلا المجاورة بحثاً عن ملاذات آمنة من إجراءات القمع الكولومبية. وفي النهاية انفجرت السيادة الوطنية والخلافات الأيديولوجية لتتحول إلى قعقعة السيوف وحروب في أعقاب الهجمات الكولومبية التأديبية في الأراضي الإكوادورية عام 2008.

قمة دول أمريكا الجنوبية التي عقدت أواخر آب/ أغسطس 2009 للتعامل مع هذه القضية وقضايا غيرها من مخاوف أمنية إقليمية، مثل شراء الأسلحة الأمريكية واستخدام القواعد العسكرية الكولومبية والتحالفات العسكرية مع الخارج، تمثل علامة واضحة على أن الإقليم مستعد في النهاية لمعالجة القضايا بانفتاح ضمن المنافسات والشكوك الكامنة التي تعانيها أمريكا الجنوبية منذ مدة طويلة. وبالنسبة للقادة يعد فتح النقاش علناً بشأن

الجهة التي ستدفع تكاليف حروب لأطراف غير محددة، وتهريب مخدرات لجماعات ما، بحق علامة على أن الديمقراطية تحظى بفرصة هذه المرة.

إن الديمقراطية الشعبية، شأنها شأن العولمة، مسؤولة عن تعزيز بعض التوجهات المقلقة التي يفترض أن ينعكس اتجاهها، وقد عنى هذا كثيراً من الاشتباكات بين الجيران. إن الاستعداد لإظهار الخلافات إلى العلن هو الشيء الذي يعطي عملية التكامل دفعة قوية إلى الأمام. لقد أتاحت قمة دول أمريكا الجنوبية بصورة خاصة لأمريكا الجنوبية فرصة لترجمة التزاماتها المديدة بعقائدها بعدم التدخل وإجراء تسويات سلمية لنزاعاتها إلى التزامات عملية وفاعلة، بدل الاختباء خلف تهديدات متخيلة وخصومات شخصية. لكن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال استبعاد الانخراط البنّاء مع الولايات المتحدة بشأن القضايا في نصف الكرة الغربي التي لها فيها مصالح مشروعة، مثل الحرب على الإرهاب والجريمة العابرة للحدود والمخدرات.[23] كما أن إقامة علاقات مع الولايات المتحدة على أسس جديدة من شأنه أن يساعد على نزع فتيل معاداة الولايات المتحدة ودورها في تغذية الشكوك والعداوات بين الجيران في الإقليم.

إن تردد الولايات المتحدة في تبني ديمقراطية شعبية في نصف الكرة يعني أن تحقيق ذلك ليس سهلاً. وتوفر كوبا تجربة رئيسية في هذا المجال. إن تحدي قيام منظمة الدول الأمريكية (QAS) في نيسان/ إبريل 2009 بتعليق عضوية هافانا في المنظمة، مع إصرار واشنطن منذ مدة طويلة على أن الديمقراطية في الجزيرة يمكن أن تتحقق فقط من خلال الزعزعة الاقتصادية لنظام كاسترو؛ هو دليل على موقفها من الأمر وبيان لعدم رغبة واشنطن في

القيام بنشر الديمقراطية.[24] وعلى النقيض من ذلك، فقد فتح قرار منظمة الدول الأمريكية الباب لإعادة كوبا، ولكنه وضع المسؤولية على عاتق القيادة الكوبية كي تبرر رفضها للفقرة المتعلقة بالديمقراطية في المنظمة. كما أن الأمر سيكون متروكاً للمسلسل الهرمي الشيوعي كي يشرح للشعب الكوبي ما هو غير مقبول بشأن الديمقراطية البرجوازية. إن ترك الأمر للكوبيين العاديين كي يقرروا إن كانوا يرغبون في دفع زعمائهم على طريق الإصلاح هو بحد ذاته الديمقراطية الشعبية في أوج راديكاليتها.

وعلى رغم هذا، فإن إبقاء الحظر يجعل من ذلك غير مرجح، ويشير إلى أن واشنطن لاتزال تشعر أنها تعرف الأفضل بالنسبة للكوبيين. إن السماح للآخرين بالتوصل إلى نتائجهم وفي الأوقات التي يحددونها بشأن ما هو أفضل لهم هو ما تسميه البرازيل "الصبر الاستراتيجي". أما في أقصى الظروف، فإنه لا مفر من مشاركة متعددة الأطراف،[25] ويتطلب هذا الأمر احترام الحساسيات والخصوصيات التاريخية حتى حينما تتعارض مفاهيم المرء ومصالحه الآنية.[26]

ومع ذلك فإن هذا ليس كافياً، وتعد المشاركة الشعبية في المنتديات الإقليمية أمراً حاسماً لنزع فتيل الشعور بعدم الشرعية والحرمان تجاه السياسة التي صيغت بقنوات بيروقراطية متشددة. ويهدف برلمان السوق المشتركة (MERCOSUR) في أمريكا اللاتينية، بصورة خاصة، إلى تجنب الشلل المؤسسي الذي يمر به الاتحاد الأوربي نتيجة "العجز الديمقراطي" المتصور في عملية صنع القرار الخاصة به.[27] وتحقيقاً لهذه الغاية، وبعيداً عن انتخاب الأعضاء بانتخابات مباشرة، طورت السوق المشتركة اللاتينية سلسلة من

المنتديات الاستشارية المفتوحة على المجتمع المدني، ومنها منتدى المدن، وهو أفضل ما تم تطويره لضمان الاستماع إلى كافة قطاعات المجتمع.

التحول إلى العالمية أو إلى الديمقراطية

على رغم الإخفاقات المعروفة جيداً، لايزال عديد من الدول في أمريكا اللاتينية ينظر إلى التكامل الإقليمي على أنه المعقل الأخير ضد التكاليف البشرية والبيئية لزحف الأسواق العالمية. ويؤيد رئيس وزراء اليابان السابق يوكيو هاتوياما Yukio Hatoyama هذا الرأي، إذ قاد حزبه إلى فوز تاريخي في أيلول/ سبتمبر 2009 على قاعدة غامضة ومناهضة للعولمة، على رغم ما قيل بأن اليابان استفادت منها أكثر من أي بلد آخر. ومن الغريب أن وصفته لتنمية آسيوية متناغمة تعكس كثيراً من رؤية أمريكا اللاتينية لتحقيق الازدهار الجماعي، وإصدار عملة إقليمية وإقامة منتدى لمعالجة النزاعات البينية. كما أن مبرراته كانت مماثلة. ونظراً لأن الدول في شرق آسيا تختلف بشكل كبير من حيث حجمها ومراحل التنمية فيها وأيديولوجياتها، فإن إطاراً إقليمياً للتكامل الاقتصادي والحوار السياسي هو الجواب الوحيد عن المنافسات الطويلة الأمد وعدم الثقة بين هذه الدول.

هل من الضروري ألا تتوافق العولمة بصورة قطعية مع التكامل الإقليمي أو الديمقراطية الشعبية أو القيم الإنسانية والمجتمعية، كما أرادها هاتوياما؟ هل ينبغي أن تظل تعبيراً عن الإمبريالية العالمية القاسية المطلقة العنان؟ تبقى الحقيقة قائمة وهي أن لا عودة إلى الوراء فيما يتعلق بالإنجازات

التقانية والثورة العقلية التي بشرت بالحداثة كما نعرفها. إن الإجابة الجذرية بحق عن إخفاقات العولمة ليس برفضها بل بجعلها تعمل بصورة أفضل.

لم يكن التحدي أكبر من هذا قط، فقد أثبت الانهيار الدرامي للأسواق المالية العالمية وما أعقبه من ركود عالمي بشكل صارخ أن الإدارة العالمية في شكلها الحالي غير قابلة للاستمرار. كما يفسر الفشل الأخير لتحالفات البلدان والمؤسسات، التي رسخت منذ مدة طويلة لتوفير قيادة وتوجيه ذي مصداقية، البحث المحموم عن بديل لمجموعة الثماني الكبار G8 وحتى لمجلس الأمن الدولي. ونظراً لدور الأسواق الناشئة المتنامي في الاقتصاد العالمي، فقد أصبحت هي وبعض الأقاليم النامية فجأة لا غنى عنها من أجل إيجاد حلول للتحديات الرئيسية مثل الأزمة المالية والانحباس الحراري. وفي الوقت عينه، وقعت هذه الدول نفسها أولى ضحايا الأزمة التي لا يلقى عليها فيها إلا قليل من اللوم. ليس من المستغرب أن تكون هناك ضجة متصاعدة تطالب باتفاقية عالمية جديدة توفر توزيعاً أكثر عدلاً للحقوق والمسؤوليات.

من أبرز هذه التطورات توافر إدراك متنام بأن المجتمع المعاصر يعيش في حالة عدم توازن كبيرة، حيث إن الدول الغنية تريد الاستمرار في مستوى من الحياة المترفة من حيث نصيب الفرد من الطاقة واستخدام الموارد، بينما تطمح الأقاليم النامية إلى مستويات مماثلة من الاستهلاك لشعوبها المتنامية والمتطورة بسرعة. وقد ساعد هذا الاتصال الاجتماعي والتقاني والاقتصادي المعقد، والضار في بعض الأحيان، على تسريع ظهور الجنوب العالمي. وأوجدت مجموعة دول بريك (BRICs)، وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين (التي تتشابه في مرحلة النمو الاقتصادي الجديدة) مكاناً لائقاً

لنفسها في تقسيم العمل الدولي. وكانت النتيجة تصاعد الضغوط على المخزونات العالمية من المواد الخام من ناحية، وهجرة الوظائف والناس والاستثمارات من الشمال إلى الجنوب من ناحية أخرى.[28]

واحتل الجانب السلبي لهذه الظاهرة العناوين الرئيسية للصحف، مثل "أعمال شغب بشأن الغذاء"؛ و"ردّ فعل عنيف ضد العمال الأجانب"، و"كدمات المنافسة للحصول على المعادن النادرة وموارد الطاقة بشكل متزايد". ثم خفّت الظاهرة مؤقتاً بسبب الركود الحالي، وظل توزيع التكاليف والمسؤوليات دائماً في صلب المناقشات حول الإدارة العالمية، ويكمن التحدي في إعادة منطق الاعتماد المتبادل بموجب العولمة إلى نتيجته المنطقية والأكثر ديمقراطية.

هل ستدعم الدول الغنية الإشراف الدولي على أسواقها المالية، وفي حالة الولايات المتحدة هل هي مستعدة لتجنب إساءة استخدام مكانة الدولار بوصفها عملة احتياط دولية؟ في هذه الحالة فقط يمكن تجنب الاختلالات المالية الضخمة الجديدة التي تؤدي إلى فقاعات هائلة بنفس حجمها. ومن شأن ذلك أن يعكس اتجاه موجة ضخمة مماثلة من فائض الصادرات من الدول المتقدمة، في جزء من استراتيجية لجمع احتياطيات العملة ضد التقلبات غير العقلانية في أسعار الأصول والعملات. هل ستخفف الدول المتقدمة من قبضتها على مؤسسات برايتون وودز، وفي نفس الوقت تساعد في توفير الموارد اللازمة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتمويل المتطلبات العاجلة والطويلة الأمد للأقاليم الفقيرة؟ وهكذا فقط يمكن تثبيط التطبيقات المالية المعقدة والمحفوفة بالمخاطر بشكل متزايد

لصالح تعزيز الاستثمارات في أسواق الدول النامية ذات العوائد العالية، حيث تشتد الحاجة فيها إلى النمو.

هل ستوافق الدول الغنية على تغطية تكاليف إعادة تجهيز الدول النامية بالأدوات اللازمة للانتقال إلى التقنية المنخفضة الكربون، وبذلك تعزز ازدهار الشعوب من دون إتلاف البيئة العالمية؟ وبعبارة أخرى، هل الدول الصناعية، التي أطلقت الانحباس الحراري قبل قرنين من الزمن، جاهزة لدفع جزء أكبر من فاتورة إصلاح شبكة الطاقة غير الصديقة للبيئة العالمية؟ وأخيراً هل الدول الغنية على استعداد للتخلص من سياسات الحماية المسؤولة بشكل كبير عن جعل الإنتاج الزراعي في كثير من البلدان الفقيرة عملية غير مربحة؟ وبخلاف ذلك، ستظل هذه الأقاليم، لأجل غير مسمى، عرضة لأهواء أسعار السوق وسخاء الجهات المانحة. وعلى سبيل المثال، هل هم مستعدون لإلغاء التعرفة المفروضة على واردات الإيثانول المستخرج من قصب السكر الذي يزرع في البلدان النامية، وبذلك يوفرون مصادر نظيفة ومتجددة ورخيصة للطاقة كي تدخل حيز العمل، مع مكافأة إضافية لتوليد فرص العمل في المناطق النامية؟

كيف يمكن التحرك بعيداً عن نظام يبالغ في الإسراف، ومع ذلك يضطر ملايين الناس في العالم إلى العيش في ظروف لا تليق بالإنسانية؟ وبعبارة أخرى، كيف يتم توزيع التكاليف التي لابد منها لعكس اتجاه التدهور الاقتصادي والبيئي الذي يؤثر في كل شيء بصورة أكثر إنصافاً؟ إذا رجعنا مرة أخرى إلى أيام ذروة حركة عدم الانحياز في أواخر الخمسينيات ومطلع الستينيات، نرى أنه كانت هناك دعوة إلى نظام عالمي اقتصادي جديد.

وكان الجميع يتوقع ازدهاراً من حيث إنه "عائد من عوائد السلام"، إذا ما تم ضخ الموارد في تمويل التنمية بعيداً عن عمليات تخزين الأسلحة الضخمة إبان عهد الحرب الباردة. ومع ذلك لاقت الدعوات إلى وضع حد للمواجهة بين الشرق والغرب وإلى صفقة أفضل للجنوب آذاناً صماً. كانت الإدانة الأخلاقية والتهديد بتصدير الفقر والعنف إلى الشمال غير مقنعة. أما اليوم فقد تحول العالم الثالث إلى شريك حتمي في عالم أكثر ترابطاً. ويبدو أن "التخلي عن السلطة أو العولمة سوف يقتلنا جميعاً" هو شعار اليوم.

ثمة تحول عميق يجري في ميزان القوى في العالم نتيجة العولمة. وهناك فرصة ذهبية للبلدان النامية لتجديد الثقة بالديمقراطية من حيث هي أداة لتحديد المستقبل العالمي، وبالتالي إمساك المصير الوطني بيدها.

تحمل العولمة الجواب عن إخفاقاتها، فهي توفر للدول النامية فرصة لأخذ زمام المبادرة في الجهود العالمية الرامية إلى إعادة تشكيل الاقتصاد الدولي. إذا لم يكن بالإمكان إصلاح الرأسمالية الوطنية من الداخل، فربما كان الجواب في تغييرها من الخارج. وبعبارة أخرى، ربما يمكن لنظام عالمي أكثر ديمقراطية أن يساعد على إنقاذ الرأسمالية من نفسها. إن الديمقراطية العالمية الأكثر جذرية هي الإيمان بأن الناس يمكن أن يقرروا بطريقة ذات معنى مصيرهم الجماعي والشخصي عبر المساعدة على إصلاح إطار دولي مستدام سياسياً واقتصادياً وبيئياً. وفي حين يوحد هذا التحدي الأغنياء والفقراء، فليس من المستغرب أن يشكك من هم في القاع بالوضع الراهن وبإلحاح أكبر.

نوع مختلف من تحالف الراغبين

قبل اندلاع أحداث الأزمة المالية العالمية بمدة طويلة، قررت البرازيل وغيرها من الاقتصادات الناشئة الأخرى عدم الوقوف في وجه المقاومة العنيدة لإصلاح المؤسسات العالمية. كما أصبحت بعض الدول المتقدمة، وبخاصة في أوربا، مكرهة على التخلي عن مقاعدها في بعض أهم جلسات المفاوضات والمناقشات. وفي بيئة أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، وهي بيئة مجزأة، يتركز إلى حد كبير ما تم تحقيقه من تقدم ضئيل بشكل كبير في مجالات تمكنت فيها تحالفات محددة لبلدان نامية متشابهة التفكير من العمل معاً حول أجندات متكاملة وواضحة الأهداف. ويركز هذا الشكل المختلف جذرياً "لتحالف الراغبين" على إعادة بناء - وليس تقويض - المؤسسات المتعددة الأطراف.

لفتت مجموعة العشرين G20 التي برزت ضمن منظمة التجارة العالمية WTO عام 2003 بشكل رئيسي إلى أشياء مقبلة. فقد أكدت على أقل تقدير أنه لن يكون هناك مزيد من الاتفاقيات التي تشوه التجارة المدسوسة على المزارعين في البلدان النامية. كذلك ساعدت مراجعة تدريجية لقضايا الملكية الفكرية على خفض احتمال تفوق حقوق براءة الاختراع والأرباح المتأتية من الأدوية مرة أخرى، وفق سياسة الرفاهة العامة والحصول على أدوية رخيصة مقلدة في الدول الفقيرة. ونتيجة لهذا النفوذ المتزايد، حققت اجتماعات الدول الناشئة مثل مجموعة بريك (BRIC) ومجموعة الخمس G5 أهدافها. وانهمكت هذه الدول بمنتدى مجموعة الثماني G8 والقمم المالية لمجموعة العشرين G20 لأول مرة في المساعدة على صياغة الرد الجماعي على الانكماش

العالمي. والأهم من ذلك، أن هذه الدول تقوم بهذا الأمر بشكل يرفض وضع عبء لإجراء التعديل بشكل أساسي على الدول النامية.[29]

ومع ذلك، فإن الديمقراطية العالمية هي أكثر من مجرد أن تكون وسيلة لإعطاء دور أكبر لحفنة من القوى الاقتصادية الصاعدة. إذا كان على الرأي العام والقادة في بقية دول الجنوب العالمي أن يضعوا ثقتهم بإدارة الشؤون العالمية، ينبغي أن يكون لهم حصة أيضاً في النتائج المجدية. كيف يمكن لهذه الأصوات أن تسمع؟ توفر التجارة الإقليمية والتمويل والبنية التحتية للمشاريع الموجهة للتغلب على الفوارق الإقليمية، كما وضعت في أمريكا الجنوبية، على سبيل المثال، لوحة فنية مفيدة لسير المقترحات المبتكرة التي ستعرض في قمة العشرين G20 أو قمة الثماني G8.

بالإضافة إلى ذلك قامت البرازيل برعاية أول اجتماعات دولية كبيرة في الذاكرة الحديثة، من خارج جدول منتظم للأمم المتحدة، يهدف إلى الجمع بين كتل كبيرة ومهمة من الدول النامية. وثمة اعتقاد مشترك في حكومة منفتحة وسليمة وراء منتدى إبسا IBSA (الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا). ويوفر المنتدى منصة لثلاث ديمقراطيات رئيسية في الدول النامية ووثائق التفويض للقيادات في مناطقها للعمل معاً في مجالات واسعة من قضايا التنمية الاقتصادية. وقد وضعت مجموعة إبسا IBSA صندوقاً لتحديد وتمويل المشاريع الجيدة في التعليم والصحة والمرافق الصحية الأساسية في الدول المحتاجة. ولذا يمكن القول إنه لا توجد دعاية أفضل للديمقراطية من هذه الإجراءات على المستويين المحلي والعالمي.

نعيش اليوم وسط الأساطير وتجاهل النماذج المتغيرة. وتمثل الديمقراطية الشعبية أعراضاً وعلاجاً ممكناً لعلل العولمة. ومن شأن مزيد من الديمقراطية على المشهد العالمي أن يشجع التوجهات الديمقراطية محلياً. كما يمكن للسياسة العامة، بمنح صوت أكبر للدول منفردة وللتكتلات الإقليمية، فتح مجالات لاستراتيجيات وسياسات تلبي الحاجات المحلية وطموحات الأفراد. ولذا فإن كان بالإمكان إصلاح العولمة، يمكن أن يكون هناك أمل لإصلاح الرأسمالية أيضاً.[30]

ويمكن عبر هذه المحاولة، أن يلعب التكامل الإقليمي والتحالفات المبتكرة بين دول الجنوب دوراً رئيسياً. إن من الأهمية بمكان التنبه على أن لدى معظم الدول القومية الراديكالية في أمريكا اللاتينية (بوليفيا، الإكوادور، نيكاراجوا، فنزويلا) أيضاً حماسة كبيرة للأجندة تتجاوز حدودها الوطنية. وكما ذكر سابقاً، فإن ضعف المؤسسات الوطنية وعدم كفاية الآليات الحكومية في إقليم الأنديز هي عقبات رئيسية في جعل الديمقراطية تتمكن من ترويض الرأسمالية. ومن شأن هذا الأمر أن يجعل التكامل الإقليمي تحت جناح الجيران الأكثر تقدماً وأكثر جاذبية.

لا يمكن اعتبار أي شيء من كل هذا بديلاً لديمقراطية قوية ولدت من استقرار اقتصاد كلي وتضامن اجتماعي. كذلك لا يمكن لأحد إنكار القوى التعويضية للفخر العرقي والوطني، فضلاً عن القوى المعادية للأجانب الداخلة في اللعبة في نفس الوقت. إنها توحي بأن الحكم العالمي يمكن أن يكون حليفاً فعالاً في إنجاح وعد الديمقراطية الشعبية. ويمكن للدول النامية، عبر تقديم الأمل بالعمل معاً، من تحقيق تغيير جوهري في كيفية عمل

الرأسمالية العالمية، وكيف أن التحالفات المبتكرة يمكن أن تساعد على التغلب على المشكلة الأبدية للتنمية الاقتصادية. هل الفقر هو الذي يعوق الديمقراطية، أم هو الشك في الديمقراطية ونفاد الصبر ببطء إجراءاتها، ما يديم الفقر وعدم المساواة؟

تقدم البرازيل قصة تجربة تحذيرية، فقد ساعد ربع قرن من النمو المتواضع والعلل الاجتماعية الذي استمر خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي أن يحرر البرازيليين من الاعتقاد الراسخ، الذي شاع في النشيد الوطني، أن حجم البلاد الجغرافي والدينامية الجغرافية وفوق كل ذلك الاندفاع المتهور لاستغلال المصادر الطبيعية، قد أعدها سلفاً لعظمتها على رغم أنفها.[31] وبما أن هذه النسخة المحلية من "المصير الواضح" لم تتحقق، فإن القصة تستمر نتيجة خطأ في تحالف غير مقدس بين مسؤولين فاسدين ونخبة طفيلية ونيات مصالح خارجية جشعة تجاه انتزاع جواز سفر البرازيل للنجاح، وهي ثروتها المعدنية والزراعية الهائلة. إن القيمة الكامنة للنضج السياسي والاتساق الاقتصادي والتكامل الإقليمي مفهومة اليوم على أنها الضمان الأخير بأن هذا الميراث الطبيعي سيترجم إلى نمو مستدام وعدالة اجتماعية. كما ينظر إلى الموروثات الأخرى الأكثر قيمة، مثل التعددية الثقافية الغنية والديمقراطية الناضجة والتسامح العرقي والديني على أنها مزايا نسبية حقيقية للبرازيل في زمن الترابط العالمي.

تعكس دعوة البرازيل إلى "نظام عالمي جديد للاقتصاد والتجارة" ثقة البلاد المتجددة بنفسها بوصفها قوة غير ممثلة لأحد. إنها لا تسعى لمحض الحصول على موقع على رأس القائمة، بل إنها واثقة بقوتها البناءة التي أجمعت

الآراء حولها داخل الجنوب والبناءة في جسر العلاقات مع الشمال. وتقدم التحالفات المبتكرة إمكانية للدول المتقدمة والنامية للعمل معاً لإحداث تغيير في كيفية عمل الرأسمالية العالمية. والفرضية هي القوة التحويلية لمجتمع عالمي أكثر ديمقراطية بشكل عميق. ولم تُستبعد العولمة من دور القيادة في مناطق الشمال الصناعية، حيث أضافت لاعبين جدداً لخليط صناع القرار، وبخاصة في الاقتصادات الناشئة فضلاً عن الوكلاء غير الحكوميين.

إن مخاض الولادة في هذا النموذج من الإدارة ليس مؤكداً فقط بل ومشوشاً أيضاً. كما أن البحث دائم عن صيغة حوار تسمح بالاعتماد المتبادل للعمل من أجل الرفاهة الجماعية، بدلاً من سياق يبحث عن كسب لطرف واحد. إن الطريق مفتوحة لإحياء قاعدة شبكة اجتماعية واسعة الانتشار، و"محور" خير عالمي يساعد على إيجاد نظام إصلاحي متعدد الجوانب يعمل على تجميع مختلف اللاعبين والقوى (المحلية، الوطنية والدولية) التي تقود العولمة.

العلاقة العربية

أرست القمم بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (مثل قمة برازيليا عام 2006، والدوحة عام 2009، وليما عام 2011) التي تعد على نفس القدر من الأهمية، شراكةً عبر الأطلسي تمتد على تقسيمات جغرافية وثقافية وسياسية رئيسية، ولذا فهي تساعد على تقوية الشعور بالهدف المشترك والالتزام المبرم.

إن حركات الإصلاح المستمرة المنادية بالديمقراطية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط أخذت الجميع تقريباً على حين غرة من حيث قوتها. هل الانتفاضة في "الشارع العربي" إشارة إلى الديمقراطية الشعبية؟ كما هي الحال في أمريكا اللاتينية، عبرت هذه الحركات عن إحباط مكبوت، عندما لا يكون هناك غضب، بسبب عدم وجود فرص لتحسين الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في مجتمعات لا تعمل، لعدم كفاءة الحكومات، وبسبب الفساد وارتفاع معدل البطالة بين شباب تحولوا إلى وسائل المعلوماتية العالمية.

إن أكثر جوانب ثورة الياسمين تحرراً، من دون شك، هو حقيقة أنها تنهي الأساطير بشأن عدم التوافق بين الديمقراطية والهواجس الأمنية في الشرق الأوسط. وكما هي الحال في أمريكا اللاتينية، فإن هذه المعضلة الكاذبة كانت تستخدم بانتظام للجدل بأن الديمقراطية في ذلك الإقليم خطيرة جداً، وهي بمنزلة تهديد للمصالح القومية للقوى العظمى.

يبدو أن التغيير الآن حتمي، إذ لا سبب للغرباء للاعتقاد أن باستطاعتهم الآن التدخل لفرض الديمقراطية عبر تغيير الأنظمة. وللمرة الثانية تشير تجربة أمريكا اللاتينية إلى أهمية أن يترك الناس الذين بدؤوا هذه الثورة لتقرير مستقبلها. إن أسوأ ما يمكن أن يحدث، من وجهة نظر أمريكا اللاتينية، هو أن تتعرض ثورة الياسمين للاختطاف من قبل قوى ومصالح خارجية. وبالنسبة للبرازيل وعديد من جيرانها، يوفر التدخل الذي قاده حلف الناتو في ليبيا حكاية تحذيرية لأخطار استخدام الخطاب الإنساني لتبرير تغيير النظام.

إن الشجاعة المدنية لأولئك الأفراد الذين رفضوا مغادرة ميدان التحرير، وهم على استعداد للمراهنة على فرص تجربة جذرية في حكومة تمثلهم باسم حياة أفضل، تعني قبول أن هناك أكثر من طريق لتحقيق الحداثة والازدهار، رافضين الأسطورة الغربية بأن العالم العربي محكوم بالفشل، وغير قادر على امتصاص وتحقيق إنجازات على المستوى العقلاني والديمقراطي وترسيخ الحداثة. ويعني هذا أيضاً رفض النظريات البالية حول حتمية الصدام بين المسيحية الغربية والشرق الأوسط الإسلامي. وكما هي الحال في أمريكا اللاتينية سوف تكون هذه الطريق طويلة وممتلئة بالعقبات، ولكن العالم العربي يجب أن يتابع من تلقاء نفسه.

بعد كل شيء لا يمكن تعريف الديمقراطية بشكل تجريدي، ولكن يمكن ذلك فقط وفقاً لتجربة تاريخية ملموسة لكل دولة على حدة. وفي الوقت الذي واجه فيه العالم تحديات صياغة نظام أكثر عدلاً وشمولية للإدارة العالمية، لا يمكن أن تكون الأحداث في المغرب العربي أكثر إيحاءً من ذلك. إن صرخات "الحرية والفرصة للجميع" التي دوت في أنحاء الإقليم لم تكن انفجاراً غير عقلاني لعداوة بدائية أو توقعات لم تتحقق، بل هي إعادة صياغة، كما حدث مثلها في القرون الماضية، لتحديات أمام المجتمع الدولي اليوم. كيف يمكن احتواء الارتفاع المستمر في أسعار الأغذية والبطالة المتنامية؟ كيف يمكن تحقيق ذلك من أجل ضمان وصول الازدهار إلى كل ركن من أركان الكرة الأرضية، ولكن من دون تسريع الاحتباس الحراري الذي أحدثه التصنيع والذي لا يمكن تحمله؟

من المؤمل أن يستعيد الشرق الأوسط دوره الرئيسي في القرن الماضي جسراً بين الثقافات والحضارات. ونظراً للمخاوف الغربية المتنامية من نشوء ما يسمى "إجماع بكين" الذي يقال إن الأنظمة السياسية السلطوية تكون أكثر فاعلية في اتخاذ قرارات معقدة بموجبه، لن تكون هناك لحظة واحدة أفضل لإبداء ثقتنا بالديمقراطية. تشير الأحداث في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى هذا الاتجاه. وكما قيل ذات يوم، يتصرف الرجال والدول بحكمة عندما لا يكون هناك بديل. إن الأعمال البطولية والسلمية للشبان والشابات في الشرق الأوسط الذين يناضلون من أجل الحرية تدحض هذا الجزء المزعوم من الحكمة. لم يتردد هؤلاء في الدفاع عن الديمقراطية حتى في مواجهة الصعاب الرهيبة. إنهم مصدر إلهام للشرق الأوسط والعالم بأسره.

1. مال الجدل الساخن حول هذه القضية نحو إثارة مزيد من الأسئلة بدل الأجوبة. هل فوتت أمريكا اللاتينية ماضي الإقطاعية المطلوبة للبدء في فصل المجتمع المدني المستقل عن الدولة الأرستقراطية، والعمل بالتالي على تحريك البوادر الأولى للديمقراطية البرجوازية، أم كان ذلك خطأ إصلاح الأراضي الذي جاء متأخراً جداً أو راديكالياً جداً، ما أدى إلى معارضة متأصلة بشكل دائم لدى جماعة صغار مالكي الأراضي وعرقلة البراعم الأولى للطبقة الوسطى، أم أن لها علاقة بالثقافة السياسية الأيبيرية، ما يرسخ النظرية التراثية للدولة تاركة مساحة صغيرة للبرجوازية المستقلة لترسخ جذورها، والبدء بمسيرة طويلة لديمقراطية السوق الحرة على النمط الغربي؟

2. كان راؤول بريبك أحد مؤسسي لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية المعروفة بـ"سيبال" CEPAL.

3. إذا سألت شخصاً إن كان يفضل العيش في ظل حكم استبدادي يوفر مستوى معيشة عالياً أو في ظل ديمقراطية غير قادرة على توفير السلع الضرورية، فإن عدداً قليلاً من المستطلعة آراؤهم في أي مكان سيجيبون بالإيجاب بشأن القيم "الديمقراطية". إن هذه الأسئلة لا تدع مجالاً واسعاً لتحليل ذكي عن الدوافع الكامنة التي تحرك الأفراد واقتناعاتهم الأساسية.

4. في عام 1980 وفي أعقاب العودة إلى الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، أنشأ حزب العمال البرازيلي (PT) منتدى ساوباولو على أمل مساعدة حركات الجناح اليساري الوليدة في أنحاء الإقليم. وبعد ذلك بنحو عشرين عاماً، كان الجناح اليساري للمتمردين في كولومبيا (FARC) هو الوحيد الذي لم يتصالح مع الديمقراطية. ويحتل عديد من هذه الجماعات الآن بصورة ديمقراطية مقاعد الحكومة التي سعوا إلى احتلالها عن طريق الصراع المسلح.

5. يشير الوضع السياسي غير المستقر في هندوراس الذي نجم عن الانقلاب العسكري ضد الرئيس زيلايا عام 2009 إلى سؤال حاسم، وهو: هل بإمكان الديمقراطية البرجوازية وحكم القانون أن يسودا على المدى البعيد بلاداً تسيطر فيها حفنة من

العائلات على ما يزيد بمئة مرة على الثروة الوطنية التي تمتلكها الغالبية العظمى من الشعب؟

6. تُلي البيان على فريق رفيع المستوى من الدبلوماسيين من أمريكا اللاتينية في سانتياغو في آب/ أغسطس 2009.

7. ساعد الدعم السياسي الهائل الذي تمكن شافيز من جمعه على تفسير قرار أحزاب المعارضة، الذي لاقى انتقاداً شديداً، بعدم المشاركة في الانتخابات التشريعية في كانون الأول/ ديسمبر 2005، بذريعة أنها ستزوّر لصالح شافيز. وقد تمكن شافيز بفضل الكونغرس الذي يسيطر عليه الموالون له بالكامل من تبني عديد من اقتراحاته الإصلاحية المثيرة للجدل بالوسائل الدستورية.

8. تم اقتباسها من الفقرة 290 من الدستور الجديد لبوليفيا.

9. الحركة من أجل الاشتراكية هي الحزب الحاكم بقيادة الرئيس إيفو موراليس.

10. في فنزويلا حيث الاحتجاج ضد تكميم الصحافة هو الأشد، اشتملت أكثر حالة متهورة على عدم تجديد رخصة بث شبكة تلفزيونية لحزب معارض رئيسي (هي الآن شبكة بالكوابل). تجدر الإشارة إلى أن هذه الشبكة شجعت وحرضت علناً في وقت لاحق الانقلاب الفاشل ضد الرئيس شافيز عام 2002.

11. ينتمي 97 مليون برازيلي لهذه المجموعة حالياً، منهم 30 مليوناً انضموا إليها في السنوات الخمس إلى الست الماضية.

12. أشير إلى أن الفوز المريح الذي حققه الرئيس لولا في الجولة الثانية من محاولة إعادة انتخابه عام 2006 في مواجهة معارضة من معظم وسائل الإعلام الصوتية السائدة، يجسد هذا الاتجاه. إن النضال من أجل كسب قلوب وعقول هذه الطبقة الناشئة هو الأكثر وضوحاً في فنزويلا، نظراً للجدل المستمر الذي يحيط بقمع الحكومة لوسائل الإعلام الإخبارية القوية، بالإضافة إلى الإدخال الإلزامي للأيديولوجية البوليفارية في المناهج الدراسية. وقد أيدت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان اتهامات من وسائل الإعلام الخاصة الفنزويلية بأن إدارة شافيز تحد من حرية الصحافة.

13. بدئ عام 1960 بـ ALALC، ثم أتبع عام 1980 بـ ALADL، وكان التركيز على التحرك نحو تعرفة خارجية مشتركة من أجل تحقيق اتحاد جمركي.

14. مثلاً، تم الانتهاء من إقامة أول جسر على نهر حدودي طوله 2000 كيلومتر يربط بين البرازيل وبيرو عام 2006. وقد مهد السبيل لإتمام أول طريق سريع عبر القارة عام 2010 يقطع النصف الشمالي لأمريكا الجنوبية.

15. اعترافاً بالحاجة إلى معالجة أوجه الخلل الكبيرة والإنتاجية بين الاقتصادات الأربعة، أنشأت ميركوسور مرفق FOCEM، وهو مرفق للتمويل في البرازيل لايزال متواضع الحجم، من أجل المساعدة في التغلب على الاختناقات الهيكلية في الاقتصادات الأصغر حجماً.

16. على الصعيد الثنائي، سعت البرازيل للإجابة عن هذه الحساسيات بتطوير مشاريع تعاون فنية، بالإضافة إلى خطوط ائتمان ميسرة لتعزيز الكفاءة والتنافسية لدى قطاعات رئيسية في البلدان المجاورة. ومن شأن هذه البرامج الثنائية أن تعزز المبادرات في أنحاء الإقليم بتمويل جزئي من البنك البرازيلي للتنمية الوطنية (BNDES).

17. موّلت المصالح البرازيلية كثيراً من عمليات استكشاف الطاقة وتوزيع البنية التحتية في كلا البلدين.

18. في الماضي كانت المخاوف من التدخل الأجنبي تضخم بسبب العزلة التي تشعر بها النخبة البيضاء الصغيرة وسط طبقة دنيا من المهجنين لا يمكن الاعتماد عليها. وعزز عدم تخطيط الحدود بدقة انعدام الأمن هذا، ما يلقي الضوء على أهمية مبادئ عدم التدخل والتسوية السياسية للنزاعات ضمن التقاليد المشروعة في أمريكا اللاتينية.

19. تم طرح الاقتراح خلال أول قمة لرؤساء دول أمريكا الجنوبية والتي عقدت في برازيليا بالبرازيل عام 2000، في البداية تحت عنوان مجتمع دول أمريكا الجنوبية CASA.

20. مفهوم الملكية موجود على قدم المساواة في الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD). وقد أنشئ هذا في أواخر التسعينيات، وهو يقدم إطاراً لتنمية اجتماعية اقتصادية متكاملة للقارة. كما ينص على آلية استعراض طموح للممارسات الديمقراطية في عدد من الدول الأعضاء التي تتجاوز منظمة الدول الأمريكية وبنود سوق ميركوسور الديمقراطية. كما أن إفريقيا طورت ترتيبات إقليمية مالية وأمنية تعكس إلى حد ما التطورات المؤسسية في أمريكا اللاتينية.

21. يعتقد الرئيس البرازيلي السابق فرناندو هنريك كاردوسو المؤلف المشارك مؤخراً للجنة أمريكا اللاتينية بشأن مكافحة المخدرات والديمقراطية أن "استراتيجية الحرب على المخدرات قد فشلت". ويبدو أن النتيجة الطبيعية هي إضفاء الشرعية على إنتاج وتوزيع واستهلاك المخدرات.

22. تم بث القمة كاملة على الهواء مباشرة.

23. كانت هذه هي الفكرة التي ضمنت قرار دول أمريكا اللاتينية عام 2004 لأخذ زمام المبادرة في بعثة الأمم المتحدة في هاييتي، نظراً للإخفاقات المتتالية للاحتلالات العسكرية الأمريكية والأوربية خلال القرن العشرين. ونتيجة لذلك أصبحت أمريكا اللاتينية في وضع يمكنها من توقع مستوى أكبر من التعاون من جانب المجتمع الدولي لتمويل التعافي من الأزمة التي تشكل مخاطر أمنية على الإقليم بأسره.

24. يهدف الحظر الذي دام 50 عاماً إلى إحداث انهيار كارثي للاقتصاد الكوبي.

25. يعد التدخل العسكري بتفويض من مجلس الأمن الدولي في هاييتي عام 2003 رداً على خطر القلاقل الاجتماعية والسياسية المتصاعدة مثالاً على هذه النقطة. وعلى النقيض من ذلك، امتنعت منظمة الدول الأمريكية والدول الأعضاء عن الاعتراف بحكومة الأمر الواقع التي تسلمت السلطة في هندوراس في حزيران/ يونيو 2009.

26. لم يثن هذا مجلس الشيوخ البرازيلي عن إلقاء اللوم على جوانب مختلفة من نظام شافيز، كان آخرها في أيلول/ سبتمبر 2009 لما عده قيوداً غير ديمقراطية على حرية وسائل الإعلام في فنزويلا.

27. سوف يكسب برلمان سوق دول ميركوسور القوى التداولية تدريجياً بالانتخاب المباشر لأعضائه. وقد ظل البرلمانيون حتى الآن يمارسون تفويضهم امتداداً لمدة عضويتهم الوطنية.

28. يقدم عدد كبير من الكتب الحديثة مفهوماً عن علامات قرب نهاية الهيمنة الأمريكية وتداعياتها الجيوسياسية على العالم. ومن هذه الكتب **عودة التاريخ ونهاية الأحلام** لروبرت كاجان، و **العالم الثاني** لباراج خنّا، و**صعود البقية: ما بعد العالم الأمريكي** لمؤلفه فريد زكريا.

29. في رد على ارتفاع معدل التضخم، الذي جاء نتيجة لأزمة الزيادة الثانية في أسعار النفط عام 1979، اتفقت مجموعة السبع G7 آنذاك على رفع أسعار الفائدة العالمية بحدة لتصل إلى مستويات غير مسبوقة. وكان من النتائج غير المتوقعة لهذا الإجراء تضخم غير منضبط لديون الدول النامية المقومة بالدولار والأزمة الكارثية للديون عام 1982 وما تلاها.

30. ما يدعم هذه الأطروحة حقيقة أن العولمة قطعت شوطاً لتنقيح فكرة بريبك من حيث السلبية في الإنتاج التجاري الرئيسي. وقد غذت الطبقات المزدهرة في البلدان النامية الطلب على هذه السلع خلال السنوات الأخيرة. ويشير هذا إلى أن القيمة المتنامية للصادرات الزراعية والتعدين، التي تتفوق بها أمريكا اللاتينية، يمكن أن تعكس الاتجاه الهيكلي الطويل الأمد.

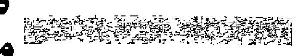
31. يحتفل النشيد الوطني البرازيلي بأن البلاد ولدت في "مهد ذهبي"، وبعبارة أخرى مع ملعقة فضية.

السفير **مارسيل فورتونا بياتو** دبلوماسي محترف دخل الخدمة الخارجية البرازيلية عام 1980، بعد أن خدم في الخارج بصفة ضابط سياسي في السفارات بلندن (1987-1990)، وفي برلين (1990-1994). وفي وقت لاحق تم تعيينه في بعثة البرازيل لدى الأمم المتحدة (1999-2003) حيث نشط بصفة مستشار قانوني، وشارك في صياغة عدد من الاتفاقيات الإنسانية ومكافحة الإرهاب. وكان منسق المفاوضات في الجمعية العامة بشأن قانون البحار لمدة عامين، وكان نشيطاً في مفاوضات نظام روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية، فضلاً عن الاتفاقية الدولية للاستنساخ. وفي عام 2010 ترأس وفد البرازيل إلى المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي في كمبالا بأوغندة. وخلال عامي 2006-2007، عمل لمدة ستة أشهر بصفة قائم بالأعمال في السفارة البرازيلية في هافانا بكوبا، حيث ركز بشكل كبير على قضايا التحول السياسي والاقتصادي في هذا البلد.

وقد غطى السفير فورتونا من خلال عمله بوزارة الخارجية البرازيلية قضايا أمريكا اللاتينية والقضايا العسكرية بشكل واسع، بعد أن كان مسؤولاً عن العلاقات مع دول الإنديز ومناطق الأمازون (1995-1997) مع التركيز على عمليات التكامل الإقليمي وشبه الإقليمي. وكان ضمن الفريق التحضيري في الإعداد لمؤتمر القمة الأولى للأمريكيتين (ميامي 1994) حين عملت البرازيل منسقة بالنيابة عن دول أمريكا اللاتينية. وبالإضافة إلى ذلك كان فورتونا مستشاراً رئيسياً لكبير المفاوضين البرازيليين خلال عملية السلام (1995-1998) التي وضعت حداً للعمليات الحربية على الحدود بين بيرو والإكوادور. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2010 تسلم منصبه سفيراً لبلاده

لدى بوليفيا حيث يركز على التعاون في قضايا محاربة المخدرات والتكامـل في مجال الطاقة وأمن الحدود وغيرها.

أكمـل الـسفير بيـاتو دراسـته الجامعيـة في جـامعتي كـانبيرا (1977) وبرازيليا (1978–1979) قبل أن ينضم إلى السلك الـدبلوماسي. كـما يحمـل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي من كلية لندن للاقتـصاد (1988–1989). ألّف نشرات سياسية كثيرة حـول أمريكـا اللاتينيـة ومنطقـة البحـر الكاريبي، والسياسة الخارجية البرازيلية، والإدارة العالمية، وتسوية النزاعات في أمريكا الجنوبية والقانون الـدولي، بـما في ذلـك المحكمـة الجنائيـة الدوليـة وقانون البحار.



صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمـات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحـات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العـالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب
(دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي: تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز:
دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية: مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية: من استوكهولم إلى ريو دي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة: المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان و ميكي ريسي و سوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية: الحروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق: من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي:
التحديات والفرص

د. رودني ويلسون

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي"
بين تقرير التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

د. نادر فرجاني

89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

د. أحمد شكارة

90. تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جيمس راسل

91. الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط
بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

د. مسعود ضاهر

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

إيلين ليبسون

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي

ديفيد م. مالون

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية - العربية

جيمس نويز

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

د. أحمد الطيبي ومحمد بركة

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية

د. أحمد شكارة

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق

كينيث كاتزمان

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا

كريس سميث

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية
انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية:
دراسة حالة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

د. مي الخاجة

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لورنس كورب

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سمور

103. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل

د. محمد علي زيني

104. مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية

د. علي حسين

105. المشاركة الاستراتيجية الأسترالية في الشرق الأوسط: وجهة نظر

ديفيد هورنر

106. سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

حازم صاغية

107. تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي
بين التوجهات الانفرادية والتعددية

د. أحمد شكارة

108. التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة

د. فاطمة الصايغ

109. حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق

مايكل روز

110. أستراليا والشرق الأوسط: لماذا أستراليا "مؤيد صلب" لإسرائيل؟

علي القزق

111. العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية:
نظرة إلى الوراء... نظرة إلى الأمام

فلينت ليفيريت

112. نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين

جيوفاني ديستيفانو

113. العراق والإمبراطورية الأمريكية:
هل يستطيع الأمريكيون العرب التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟

د. رشيد الخالدي

114. الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في الشرق الأوسط وخارجه:
شركاء أم متنافسون؟

تشارلز كوبتشان

115. تعاظم دور حلف الناتو في الشرق الأوسط "الكبير"

فيليب جوردن

116. مكافحة الجرائم المعلوماتية وتطبيقاتها
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ناصر بن محمد البقمي

117. ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها؟

جـون لارج

118. السلام الهش في سريلانكا

كريس سميث

119. البرنامج النووي الإيراني:
الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي

ريتشارد رسل

120. أمن الخليج وإدارة الممرات المائية الإقليمية:
الانعكاسات على دولة الإمارات العربية المتحدة

برتراند شاريي

121. الأفروعربية الجديدة: أجندات جنوب أفريقيا الأفريقية
والعربية والشرق أوسطية

كريس لاندزبيرج

122. دور محكمة العدل الدولية في العالم المعاصر

القاضية روزالين هيجنز

123. من محاربين إلى سياسيين: الإسلام السلفي ومفهوم "السلام الديمقراطي"

جيمس وايلي

124. صورة العرب في الذهنية الأفريقية: حالة نيجيريا

د. الخضر عبدالباقي محمد

125. الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. هنري عزام

126. الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية:
المقدمات والتداعيات وما العمل؟

ماجد كيالي

127. نظرة الغرب إلى الإسلام ومستقبل السلفية الإسلامية

شارل سان برو

128. الأمن الإنساني: دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الأفراد

وولفجانج أماديوس برولهارت ومارك بروبست

129. مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية

مايكل جاكوبسون وماثيو ليفيت

130. مصادر التهديد لدول الخليج العربية وسياسات الأمن لديها

د. أحمد شكارة

131. الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة وانعكاساتها الإقليمية

د. محجوب الزويري

132. العلاقات الأمريكية-الإيرانية: نحو تبني واقعية جديدة

د. محمود مونشيبوري

133. مشاركة ضرورية: إعادة تشكيل العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي

د. إميل نخلة

134. المستقبل السياسي للصومال

د. عبدي عواله جامع

135. المسلمون الأمريكيون وإدارة أوباما

د. محمد نمر

136. التحديات الداخلية في باكستان وتأثيراتها في المنطقة

نعيم أحمد ساليك

137. المسلمون في أوربا بين الاندماج والتهميش

د. حسني عبيدي

138. تعزيز علاقات الشراكة بين مراكز البحوث الأمريكية والخليجية

د. جيمس ماكجان

139. العراق: تداعيات ما بعد الانتخابات البرلمانية
وقرب الانسحاب الأمريكي في 2011

د. أحمد شكارة

140. حماية الفضاء الإلكتروني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ريتشارد كلارك وروبرت نيك

141. التهديد الإرهابي للأمن البحري لدولة الإمارات العربية المتحدة

بول بيرك

142. الأزمة المالية ومستقبل الدولار الأمريكي بصفته عملة الاحتياط العالمية

إسوار إس. براساد

143. الهجرة الدولية: الواقع والآفاق

د. محمد الخشاني

144. السياسة الخارجية الألمانية تجاه منطقة الخليج

أبرهارد زاندشنايدر

145. سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية

د. مليحة بنلي ألطون إيشيق

146. استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية

د. إبراهيم النور

147. العلاقات الهندية الباكستانية: الأسس المشتركة ونقاط الخلاف

سجاد أشرف

148. الديمقراطية في أمريكا اللاتينية

مارسيل فورتونا بياتو



قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاســـم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص. ب : .... المدينـــة: ....

الرمز البريدي : ....

الـــدولـة : ....

هـــاتـف : .... فـاكـــس: ....

البريد الإلكتروني: ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفـراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ❑ في حالة الحوالة المصـرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 – بنك أبوظبي الوطني – فرع الخالديـة، ص. ب: 46175 أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ❑ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مـركــز الإمــارات للــدراســات والبحــوث الاستراتيجيــة

ص. ب: 4567، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+، فاكس: 4044542-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae

ISSN 1682-122X

ISBN 978-9948-14-496-0

